MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
AND INTERNATIONAL COOPERATION
LIBYAN MISSION
TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

وزارة الخارجية والتعاون الدولي
بعثة ليبيا
لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة
نيويورك

كلمة السفير إبراهيم عمر الدباشي
المندوب الدائم

فـي
المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

نيويورك في، 2015/7/7

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

309 East 48th Street, New York, NY 10017 • Tel: 212-752-5775 • Fax: 212-593-4787 • Email: info@libyanmission-un.org

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

يسعدني أن أراكم تترأسون هذا الاجتماع الهام، وأودّ أن أعبر عن تأييد وفد بلادي لما جاء في بيان مندوب جنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ77 والصين، وما جاء في بيان مندوب رواندا بإسم المجموعة الافريقية.

إن أهم النتائج التي تمخضت عن مؤتمر ريو+20 تمثلت في إستحداث هذا المنتدى كإطار مؤسسي معزز للتنمية المستدامة، يهدف إلى الإستجابة على نحوٍ منَسقٍ وفعّالٍ للتحديات الراهنة والمقبلة، ويسدّ الثغرات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة، بأبعادها الثلاثة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية. ويتعين علينا، ونحن نقف على أعتاب صياغة جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015، العمل على ترجمة الإلتزامات الواردة في وثيقة ريو+20 إلى إجراءات عملية، من خلال العمليات الحكومية الدولية، وتنسيق التعاون بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، للمساهمة في دعم عمل الأمم المتحدة في هذه العمليات، وتفادي الإزدواجية في العمل التنموي والإغاثي.

السيد الرئيس،

إن المداولات القائمة في إطار المفاوضات الحكومية حول جدول أعمال التنمية لما بعد 2015، والوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث حول تمويل التنمية، قد أبرزت الحاجة الى

النظر في سبل تنفيذ المنتدى السياسي رفيع المستوى لمهامه في متابعة إلتزامات التنمية المستدامة، ورصد أوجه القصور في أساليب العمل، ودعم أعمال المنتدى ليوفر القيادة السياسية والتوجيه في مجال تعزيز التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة على كافة المستويات، بما في ذلك مراجعة ومتابعة تطبيق نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة في المجالات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، وإقتراح وسائل التنفيذ الملائمة.

ويجب أن يظل الحق في التنمية، ومبدأ المسؤوليات المشتركة، ولكن المتباينة، الأساس الذي تقوم عليه جهود التنمية المستدامة. كما أنه من المهم التأكيد على دور التقنية في التنمية وخلق آلية دولية لتيسير نقل ونشر التقنية، لأن سد الفجوة التقنية في الدول النامية سيساعدها على تعزيز الإستدامة والنمو الشامل. وحيث أن هنالك الكثير من العقبات والتحديات التي تواجه الدول النامية في مجال التمويل وبناء القدرات والتدريب التقني، فلا بدَّ من الربط بين جميع مراحل العمل وسدِّ الثغرات بينها، ودعم تفعيل نظم الإبتكار التقني لمجابهة تحديات التنمية المستدامة.

السيد الرئيس،

نتطلع إلى أن يسهم المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية بأديس أبابا في إيجاد نهج شامل للتصدي للتحديات المتزايدة في مجال تمويل التنمية، إنطلاقاً من تقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المتفق عليها في توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، وتحديد العقبات، وإيجاد سبل أكثر نجاعة لتعبئة الموارد المالية المحلية والدولية، وتعزيز التعاون المالي والتقني الدولي لأغراض التنمية، ومعالجة

مشكلة الديون الخارجية، وتوفير إشراف حكومي على عمليات تمويل التنمية، مع الأخذ في الإعتبار علاقات الترابط القائمة بين جميع مصادر التمويل، وضرورة أن تشمل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

السيد الرئيس،

هناك إرتباط وثيق بين الأمن والإستقرار والتنمية، فلن تكون هناك تنمية بدون أمن، ولا أمن بدون تنمية، ولذلك فإن العمل على عودة الأمن والإستقرار في ليبيا عامل أساسي في إنطلاق التنمية وتدوير عجلة الإقتصاد المتوقفة. وليبيا تتطلع إلى دعم منظومة الأمم المتحدة، والدول الصديقة في العمل على إستتباب الأمن وبناء المؤسسات العسكرية والأمنية، حتى تتمكن من إستخدام مواردها في إنطلاق برامج إعادة الإعمار والتنمية. ونأمل أن تثمر الجهود التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) في التوصل إلى إتفاق يؤدي إلى تشكيل حكومة وفاق وطني، تُنهي الفوضى الأمنية والمؤسساتية، وتعمل على تحقيق الاستقرار، وإنعاش الاقتصاد، ومن ثم الشروع في تنفيذ أهداف التنمية لما بعد عام 2015، بعد إعتمادها في شهر سبتمبر القادم.

السيد الرئيس،

إن هروب رؤوس الأموال من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة، والملاذات الآمنة في بعض الدول الصغيرة، يساهم في إبطاء وتيرة التنمية في بعض الدول النامية، وللأسف فإن التشريعات المحلية في عدة بلدان جعلتها ملاذاً آمناً لتهريب الأموال، وغسيل الأموال في شركات وهمية، وحسابات سرية، وقد حان الوقت لأن

تتعاون جميع الدول في تنفيذ إتفاقية مكافحة الفساد، وإيجاد آليات لإعادة الأموال المنهوبة إلى بلدانها بطريقة أسهل وأسرع. وفي هذا الخصوص فإن بلادي تتطلع إلى مساعدة جميع الدول في إسترداد الأموال المهربة والمنهوبة الموجودة خارج ليبيا، بإعتبارها مصدر تمويل هام لإعادة الإعمار والتنمية.

شكرا السيد الرئيس